

Distr.: General
12 February 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة بالمقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد موريجون (إكوادور)

ثم: السيد نونيز موسكيرا (نائب الرئيس) (كوبا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

سماع مقدمات الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبناها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدوره إلى: Chief, Official
Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لحضر هذه الجلسة وسائر محاضر الجلسات في وثيقة تصويب.



الرجاء إعادة استعمال الورق

12-37247 X (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

١ - تم إقرار جدول الأعمال.

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

(A/AC.109/2012/12؛ A/AC.109/2012/L.6)

٢ - الرئيس: أحاط اللجنة علماً بأن مندوبي الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبيرو والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك وهندوراس أبدوا رغبتهم للمشاركة في نظر اللجنة في هذا البند. واسترعى الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) (A/AC.109/2012/12) وإلى مشروع قرار بشأن المسألة (A/AC.109/2012/L.6).

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٣ - الرئيس: قال إنه طبقاً للممارسة الاعتيادية للجنة، سيُدعى مقدّمو الالتماسات إلى اتخاذ أماكنهم إلى طاولة المتلمسين ثم انسحابهم بعد الإدلاء ببياناتهم.

٤ - السيد إدواردز (الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند): قال إنه نتيجة الهزيمة التي لحقت بالأرجنتين في أعقاب غزوها غير المشروع واحتلالها جزر فوكلاند منذ ثلاثين عاماً، فإن هذا البلد وضع حداً للدكتاتورية العسكرية المتوحشة التي كانت تحكمه فيما شهد أطول فترة من الديمقراطية في تاريخه. ومن سوء الحظ فإن الحكومة الأرجنتينية الراهنة ما زالت سادرة في محاولتها حرمان شعب جزر فوكلاند من حقوقه الديمقراطية مع تعريض أهلها للسيطرة الأجنبية. وليس مفهوماً أن تتمكن الحكومة الأرجنتينية من التخلص من ماضيها القريب فيما تسعى إلى معاقبة شعب صغير ومسالم

على أمر تدّعي الأرجنتين خطأً بوقوعه قبل نحو قرنين من الزمن.

٥ - ومضى يقول إنه على خلاف ادّعاءات الحكومة الأرجنتينية. فإن سكان الأرجنتين يمكنهم زيارة الجزر والاستقرار فيها. وبطريقة تجسد نفاقها فإن الأرجنتين تدّعي أنها تناضل من أجل حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة حتى عندما تتجاهل حقوق سكان جزر فوكلاند ومبدأ احترام حق تقرير المصير الذي يجسّده ميثاق الأمم المتحدة. كما أن الحرب الاقتصادية التي تشنّها الأرجنتين على جزر فوكلاند اتخذت أشكالاً عدّة بما في ذلك الانسحاب من إطار التعاون وبذل محاولات ناشطة للإضرار بالصناعات الهيدروكربونية والمصايد السمكية والسياحة.

٦ - وذكر أنه منذ طرد القوات الأرجنتينية في عام ١٩٨٢ فإن جزر فوكلاند تطوّرت لتخرج من وضعها كمستعمرة لتصبح إقليمياً ديمقراطياً من أقاليم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية فيما وراء البحار، وباعتبار أن الدستور ما بعد الكولونيالي لجزر فوكلاند جاء انعكاساً لطموحاتها في مواصلة الحكم الذاتي الداخلي على صعيدها مع التصميم على رسم مستقبلها بنفسها، وهو ما تأمل أن تفعله دون أن تضطر إلى معاناة الأساليب العنيفة التي تتسم بطابع الحرب من جانب بلدٍ مجاور.

٧ - وأردف قوله بأن اللجنة سوف تعترف بالتأكيد بأهمية ما يراه شعب جزر فوكلاند من ضرورة مواصلة ممارسة حقه في تقرير المصير لو زار واحد من ممثليها الجزر. بيد أن دعوة حكومته لذلك الأمر لم تجد قبولاً على الإطلاق برغم أن رئيسها السابق زار الأرجنتين. وتساءل عمّا إذا كانت اللجنة سوف تتخذ قرارات على أساس فهم غير متحيّز ومستنير للمسائل ذات الصلة بغير القيام بزيارة من هذا القبيل.

الاستفتاء القادم الذي تخطط له حكومة جزر فوكلاند سوف يوضّح نتيجة مماثلة لما سبق إجراؤه من استطلاعات الرأي.

١٠ - السيد سومرز (الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند): أعرب عن ارتياحه إزاء الدفاع عن طرح قضية جزر فوكلاند مرة أخرى، ولكنه يشعر بالاستياء لأنه لا يزال ضرورياً معاودة هذا الأمر بعد أن أعرب سكان الجزر بوضوح عن رغبتهم في الحفاظ على الترتيبات السياسية الراهنة التي اتخذوها. وذكر أن جزر فوكلاند هي بلد ناجح من الناحيتين الاقتصادية والسياسية وأن سكانها يتصفون بهوية مميزة وواضحة، وإن كانت الأرجنتين ما برحت تسوق ادّعاءها الذي لا يقوم على أساس ولا ينال أي ترحيب بشأن جزر فوكلاند وهي تفعل ذلك بحمّية متزايدة حيث تقول عن خطأ بأن الأمم المتحدة استبعدت تقرير المصير من حيث انطباقه على سكان جزر فوكلاند حتى رغم أن قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) يصون هذا الحق. وبرغم دعوة الأرجنتين إلى التفاوض بشأن مستقبل الجزر دون مشاورة الدول الأعضاء فإن التزام تلك الدول باحترام مبدأ تقرير المصير لا يمكن التفاوض على استبعاده أو تجاهله حسبما يتراءى، ولا يمكن أن تؤدّي دعوات إصلاح الأمم المتحدة إلى تمكين الأرجنتين من تحقيق مآربها في هذا الخصوص.

١١ - ومضى يقول إن سكان جزر فوكلاند جاءوا من أجزاء شتى من العالم، وعملوا على تطوير ثقافتهم الخاصة بهم على أساس تشكيلة واسعة من المؤثرات. وبرغم تحقيق ناتج محلي إجمالي يضاهي المعايير الأوروبية، فضلاً عن احتياطي لا يُستهان به، فإن الجزر تواجه تحديات اقتصادية تفاقمت بفعل العزلة النسبية والمحاولات الانتقامية الأرجنتينية لخنق اقتصادها.

١٢ - واستطرد قائلاً إن جزر فوكلاند ما برحت تحتاز حالة من النمو، وقد حققت الاكتفاء الذاتي اقتصادياً على

٨ - وأوضّح أنه طبقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة فليس من بديل عن مبدأ تقرير المصير بأي حال من الأحوال. وهذا الحق ممتد حتى ليشمل تلك الشعوب الضالعة في نزاع بشأن السيادة، وهو ما يتناقض مع ادّعاء الأرجنتين التي تواصل محاولاتها النيل من مبدأ تقرير المصير الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. وبما أن مبادئ الميثاق تعلق على جميع الاتفاقات والقرارات الدولية الأخرى فمن الغريب أن مشروع القرار المعروف على اللجنة الخاصة يعيد التأكيد على بعض هذه المبادئ فقط. وطبقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) فإن المفاوضات المباشرة بين المملكة المتحدة والأرجنتين ضد رغبات شعب جزر فوكلاند من شأنها أن تنتهك حق هذا الشعب في تقرير المصير وتحرمه من حقوقه الأساسية. وفضلاً عن ذلك، فالقول بأن مبدأ السلامة الإقليمية يدعم ادّعاء الأرجنتين بالمطالبة بالجزر ليس معززاً بالحقائق، باعتبار أن الجزر لم تكن أرجنتينية قطّ ولم يطرد مواطنون أرجنتينيون قسراً من الجزر في عام ١٨٣٣. ومنذ ذلك الحين فإن عدة رؤساء للأرجنتين أكّدوا علناً أن الأرجنتين ليس أمامها ما تتنازع عليه مع بريطانيا على جزر فوكلاند.

٩ - وأكد على أنه بموجب قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) فإن لأهالي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أن يمارسوا تقرير المصير من خلال حرية الارتباط والاندماج أو الاستقلال. ومع ذلك فإذا ما قرّروا بحريّة الإبقاء على ما هم عليه، تقبل الأمم المتحدة الحالة الراهنة بغير تغيير. وأشار إلى استطلاع لرأي الناخبين أوضّح بشكل غالب أنهم يؤيدون البقاء كإقليم بريطاني فيما وراء البحار متمتعاً بالحكم الذاتي الكامل، فيما ينتظر التوجيه من المملكة المتحدة بشأن السياسة الخارجية والدفاع في مواجهة النزعة الحربية الراهنة من جانب الأرجنتين. وخلص إلى الإعراب عن ثقته بأن

ولكن لا تحترم رغباتهم. أما رغبات سكان جزر فوكلاند الذين استوطنوا الإقليم بصورة سلمية على مدار أكثر من قرن ونصف من عمر الزمن فإنما تقتصر على أن يُتركوا وشأنهم في سلام لكي يواصلوا تنميتها ولكي يهيئوا وطناً آمناً لصالح أجيال المستقبل، وهو طموح يعوقه بكل سبيل ممكن جاراً أكبر بكثير وينطلق من نزعة تجمع بين العدوانية والاستهانة. وفي الذكرى السنوية الثلاثين لتحريرها فهو يدعو جميع أعضاء اللجنة الخاصة إلى أن يتذكروا، وأن يعربوا عن الأسف إزاء ما حدث لأكثر من ألف من الشباب الذين لقوا مصرعهم قبل الأوان في حرب عام ١٩٨٢، وأن يحتفلوا بالحرية والعدالة وحق العيش في سلام ووثام. وفي استجابة لدعوة الأرجنتين إلى الدخول في مفاوضات مع المملكة المتحدة فإن حكومة جزر فوكلاند تدعو حكومة جمهورية الأرجنتين إلى الإصغاء لآراء شعب الجزر بغية التماس الوسائل الكفيلة بالتعاون بشأن أمور ذات أهمية ومصصلحة متبادلة مع الحفاظ على بيئة جنوب غربي المحيط الأطلسي بما يحقق مصالح أجيال المستقبل في جزر فوكلاند والأرجنتين على السواء.

١٥ - السيد بيتس: قال إنه اعتباراً من عام ١٩٨٢ أصبح من المستحيل عليه، بوصفه من الجيل الرابع في جزر مالفيناس وقد نشأ على أرضها، مواصلة المعيشة في الإقليم بسبب تأييده مطلب الأرجنتين بشأن السيادة. وذكر أن رفض المملكة المتحدة، الذي تكرر بصورة متعنتة عاماً بعد عام، الالتزام بقرارات الأمم المتحدة بشأن مسألة جزر مالفيناس، اضطر اللجنة الخاصة إلى النظر في مشروع قرار آخر يدعو إلى حلّ حاسم للتراع على السيادة. ولا بد من التوصل لمثل هذا الحل بصورة ثنائية من جانب الأرجنتين والمملكة المتحدة بوصفهما الطرفين المعنيين بالأمر.

١٦ - ومضى يقول إن المملكة المتحدة تسعى إلى استغلال مبدأ تقرير المصير لصالح إدامة وضع استعماريّ على حساب

مدار عقدين من الزمن مع الاعتماد على المملكة المتحدة في مجال الدفاع بسبب الغزو غير المشروع من جانب الأرجنتين في عام ١٩٨٢. كما أن الجزر لا تدفع ضرائب ولا تتلقّى إيرادات من المملكة المتحدة، فضلاً عن أن دستور جزر فوكلاند الذي تم تنقيحه لآخر مرة في عام ٢٠٠٩ ما زال يشمل سلسلة كاملة من إجراءات حماية الحقوق والحريات الأساسية. بما يتفق مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بما في ذلك حق تقرير المصير. وتتألف الحكومة من فروع واضحة ومميّزة من السلطات التنفيذية والقضائية ودوائر الخدمة المدنية.

١٣ - وأوضح أن سكان جزر فوكلاند ليس لديهم الرغبة في الارتباط مع الأرجنتين، وأنهم مرتاحون إزاء العلاقة التي تربطهم حالياً على أساس ما بعد الفترة الكولونيالية مع المملكة المتحدة، التي ذكرت بوضوح أنها لن تناقش سيادة الجزر إلا إذا ما رغب السكان في ذلك. أما الأرجنتين فهي تسوق ادّعاءها المستمر في المطالبة بجزر فوكلاند على أساس تفسيرات تاريخية ملفّقة. فلم يكن ثمة سكان أصليون في الجزر، ولا تم طرد أي سكان مدنيين منها، فضلاً عن أن الأسر التي تعيش حالياً في جزر فوكلاند ترجع في جذورها المحلية إلى عام ١٨٤٣. وثمة شرائح كبيرة من سكان الأرجنتين وأمريكا اللاتينية لا يمكن تقصّي تاريخ أسرها على صعيد المنطقة إلى هذا النحو البعيد. ومع هذا فهم يتمتعون بحقهم في تقرير المصير. ومثل هذه المعايير المزدوجة التي تعتمدها الأرجنتين إنما تنبع من شهوة غير مبررة للاستيلاء على أراضي سكان جزر فوكلاند مما يحوّلهم إلى شعب من الدرجة الثانية وبحقوق غير متساوية وذلك أمر لا ينبغي التسامح معه.

١٤ - وخلص إلى القول بأن حكومة الأرجنتين تعهّدت في دستورها لما بعد عام ١٩٨٢ بأن تستعيد الجزر - وفي الأساس أن تنهي احتلالها للجزر وأن تحترم مصالح سكاتها

تستغل الإدعاءات الملفقة بشأن تقرير المصير من أجل إنشاء قاعدة عسكرية قوية على جزر مالدينا انتهاكاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة. وفي ضوء الحقيقة السليمة قانونياً والمعترف بها دولياً وتمثل في سيادة الأرجنتين على جزر مالدينا وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية فإن استمرار الاحتلال البريطاني للجزر يشكل أمراً تجاوزه الزمن ووضعاً يفتقر إلى العدالة وينبغي من ثم إنهاؤه بصورة سلمية وحاسمة عن طريق المفاوضات الثنائية.

١٨ - السيد فرنيه: قال إنه بوصفه مواطناً أرجنتينياً فهو ملتزم إزاء جزر مالدينا بحكم أهميتها العميقة بوصفها موضعاً للتراث على السيادة وقضية قومية ترجع تاريخياً إلى بدايات الأرجنتين بوصفها دولة مستقلة. وفضلاً عن ذلك فإن تاريخ أسرته الشخصي مرتبط بالقضية العامة باعتبار أن جدته العليا ماريا سايز دي فرنيه كانت زوجة لويس فرنيه وهو أول قائد سياسي وعسكري لجزر مالدينا تم تعيينه من جانب حكومة بوينس آيرس في عام ١٨٢٩.

١٩ - وتلا فقرات من مذكرات جدته العليا التي كانت تداوم على تدوينها خلال تلك السنة وهي تصور بوضوح جلي بيتها ومجتمعها مما يشكل نموذجاً مكثفاً لأحوال جزر مالدينا في زمنها. وهذا الوصف يشهد بوجود سكان كانوا يتصفون بطابع عالمي ولكنهم كانوا أرجنتينيين أساساً ويعيشون على أرض أرجنتينية، وتلك حقيقة تاريخية تسعى الصيغة البريطانية المشوهة جاهدة في إخفائها. ومثل هذا الموقف لا يشكل خطوة أبعد في توسيع سبل التفاهم بين الشعبين الأرجنتيني والبريطاني.

٢٠ - وخلص إلى القول بأن الأفعال اليومية الموصوفة في مذكرات أسلافه، ما بين العمل والزواج والحمل إلى تربية الأطفال ومواراة الموتى الثري، كانت كلها أفعالاً تدل على السيطرة والتملك وتبين كيف أن التاريخ كان يمكن أن

شعب الأرجنتين. ومع ذلك فإن قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) لم يتم اتخاذه بما يسمح للدول الاستعمارية بتدعيم غزواتها العسكرية من خلال تنصيب مجتمع تابع من المستوطنين. فالإحصاءات التي يمكن استقاؤها من واقع تعداد كولونياي تم مؤخراً توضح أنه منذ عام ١٩٨٢ فإن نحو ثلث السكان المدنيين وُلدوا خارج تلك الجزر وأمضوا أقل من ١٠ سنوات على أرضها، إضافة إلى زيادة كبيرة في السكان المستعمرين نتيجة سياسة الدولة القائمة بالإدارة التي عمدت إلى التعاقد مع موظفين بريطانيين مع العمل على فرض قيود قاسية على الهجرة الأرجنتينية للجزر. وعلى أساس متناقض تماماً فعلى مدار أكثر من قرن من الزمن ظلت الأرجنتين ترحب بأي فرد من السكان الوطنيين في مالدينا ممن يختارون الاستقرار في البر الأرجنتيني مع منحهم الجنسية الأرجنتينية. أما الدولة القائمة بالإدارة فقد عمدت إلى تنسيق الجهود بما يعزز موقفاً مؤيداً تماماً لبريطانيا، مع العمل في نفس الوقت على إخفاء المنافع الواضحة الناجمة عن توثيق العلاقات مع البر الأرجنتيني بحيث وصل ذلك إلى حملة قمعية للترويع والاضطهاد بحق المنشقين من سكان جزر مالدينا.

١٧ - وأكد على أن ليس ثمة حكومة مستقلة في جزر مالدينا، وأن الغالبية الساحقة من موظفي الحكومة ما هم إلا مواطنون من المملكة المتحدة وقد تم تعيينهم من جانب التاج البريطاني. وفيما يتصل بالسكان فهم ممثلون بواسطة الأفراد الذين تم ترتيب مواقفهم من خلال ضوابط الهجرة الصارمة وهم يشكلون الرعايا ذوو الخطوة للتاج ولا يمكن اعتبارهم بحال من الأحوال شعباً يستحق تقرير المصير. وعلى ذلك يتضح أن الدولة القائمة بالإدارة استطاعت الحفاظ على الحالة الراهنة في المنطقة، لا من خلال حق تقرير المصير، ولكن بواسطة القوة العسكرية الجبارة. كما أن التصعيد العسكري البريطاني في المنطقة يشكل أمراً داعياً للانفعال العميق للأرجنتين وبلدان أخرى في المنطقة. فالمملكة المتحدة

٢٤ - واستطرد قائلاً إن استمرار الأوضاع الاستعمارية في القرن الحادي والعشرين أمر يتجاوز الزمن وينبغي إنفاؤه. وذكر أن شيلي تجدد هذا الأمر باعتبارها على الأسى بصرف النظر عن الزمن المنقضي والقرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة حتى الآن فيما لم يشرع الطرفان في الدخول بمفاوضات دبلوماسية مباشرة في هذا الشأن. وأوضح أن بلده يؤيد بقوة الحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها ويرى أن المفاوضات الثنائية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة هي السبيل الوحيد لحل النزاع.

٢٥ - وفيما نوّه بأن الذكرى السنوية الثلاثين لنزاع جزر مالفيناس تؤكد على الحاجة الماسة لإيجاد حلّ لمسألة جزر مالفيناس، فقد دعا الطرفين إلى استئناف المفاوضات الفعّالة في أقرب وقت ممكن، معرباً عن الأمل في أن مشروع القرار سيتم اعتماده شأنه شأن القرارات السابقة في هذا الموضوع بتوافق الآراء.

٢٦ - السيد موريجون (إكوادور): استأنف تولّي الرئاسة.

٢٧ - السيدة فرنانديز (المراقب عن الأرجنتين)، رئيسة جمهورية الأرجنتين: قالت إن وفدتها يضم ممثلين عن الأحزاب السياسية المعارضة الذين توحدوا من منطلق قناعتهم بأن مسألة مالفيناس تتجاوز قضية سيادة الأرجنتين باعتبار أن الاستعمار يمثّل وصمة في جبين عالم لقي فيه الكثيرون مصرعهم وهم يقاتلون في سبيل حصولهم على الاستقلال. وقد عانت الأرجنتين وما برحت تعاني بصورة مهولة نتيجة الحروب الداخلية والخارجية. ويمكن أن تشهد على ذلك أمهات المقاتلين الذين تم دفنهم في جزر مالفيناس. وذكرت أن ثمة طلباً بإيفاد فريق من الاختصاصيين في الطب

يتواصل على هذا النحو لولا ما حدث من تدخل امبريالي عنيف واغتصاب أقدمت عليه بريطانيا في عام ١٨٣٣. كما أعرب عن تأكده بأن المستوطنين الذين جاءوا من أراضٍ بعيدة كان عليهم أن يتخذوا وطناً لأبنائهم وأن يتطلّعوا قُدماً إلى مستقبل يخيّم عليه السلام. وفي ضوء هذه الخلفية طلب أن تعزّز اللجنة الخاصة حواراً بنّاءً يتم بين المملكة المتحدة وجمهورية الأرجنتين بما يؤدي إلى إيجاد حلّ سلمي وعادل ودائم لنزاع السيادة بين الطرفين.

٢١ - السيد نونيز موسكيرا نائب الرئيس (إكوادور) تولّي الرئاسة.

مشروع القرار A/AC.109/2012/L.6: مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

٢٢ - السيد شميدت (شيلي): عرض مشروع القرار A/AC.109/2012/L.6 باسم مقدميه، وقال إن النصّ يعترف بأن المسألة المطروحة تتعلق بحالة استعمارية ذات طابع خاص ومميّز بحيث تختلف عن الأوضاع الاستعمارية الأخرى نتيجة نزاع السيادة بين دولتين. والسبيل الوحيد لإنهاء النزاع يتم من خلال تسوية متفاوض عليها بواسطة حكومتَي الطرفين. وعليه، يطلب مشروع القرار إلى الطرفين تعزيز عملية الحوار والتعاون من خلال استئناف المفاوضات التماساً لحلّ يتم طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢٣ - ومضى يقول إن المسألة مهمة بالنسبة إلى بلدان أمريكا اللاتينية على النحو الذي تبدّى من واقع البيانات التي صدرت على صعيد منتديات إقليمية مختلفة أعادت التأكيد على تأييدها الحقوق المشروعة للأرجنتين في نزاع السيادة. وبالإضافة إلى ذلك فإن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أصدرت مؤخراً بلاغاً خاصاً بشأن جزر مالفيناس دعت فيه الطرفين إلى استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن من أجل إيجاد حلّ سلمي لنزاع السيادة.

هناك سجن أيضاً في ماليناس في ذلك الوقت. وقبل استقلال الأرجنتين كانت الجزر قد شهدت ٣٢ حاكماً إسبانياً. وبالإضافة إلى ذلك فقد جاءت اتفاقية أوتريشت واتفاقية توديسياس كي تحددًا بوضوح المناطق التي كانت تقع ضمن الولاية القضائية للإمبراطورية الإسبانية.

٣١ - واستطردت تقول إنه في عام ١٨٤٥ فرض أسطول انجليزي - فرنسي حصاراً على نهر بلاتي ولكنه مُني بالهزيمة على يد قوات الأرجنتين وكانت تلك هي المحاولة الثالثة. أما المحاولة الرابعة فقد استمرت لتشكّل حدثاً مشيناً تجاوزه الزمن في القرن الحادي والعشرين. وتساءلت كيف يمكن الادعاء بأن جزر ماليناس التي تقع على بعد ١٤ ٠٠٠ كيلومتر من المملكة المتحدة و ٧٠٠ كيلومتر من البر الأرجنتيني تمثل إقليمياً بريطانياً. وذكرت أن جزر ماليناس هي جزء من الأرجنتين وجزء من الرصيف القاري لأمريكا الجنوبية.

٣٢ - وتطرقت أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) الصادر في عام ١٩٦٥ موضحة أنه كان الأول من بين ١١ قراراً صادرة بشأن ماليناس عن الهيئة المذكورة، بينما كان ثمة ٢٩ قراراً صدرت عن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظومة التكامل لدول أمريكا الوسطى، فضلاً عما صدر عن الدول الأفريقية والدول العربية دون أن يثمر هذا كله شيئاً نظراً لأن المملكة المتحدة استغلت وضعها المميز بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن.

٣٣ - وذكرت أن المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة تمت في عام ١٩٧٤ في ظل السرية المطلقة خلال الولاية الثالثة للرئيس بيرون على نحو ما أوضحته رسالة من جانب السفير البريطاني لدى الأرجنتين الذي طرح اقتراحاً

الشرعي إلى جزر ماليناس لتحديد مواقع أبنائهن وهذا الطلب تم توجيهه إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٢٨ - ومضت تقول إن تقرير راتباخ الذي أميط عنه اللثام أوضح أن دكتاتورية الأرجنتين كانت قد قررت بصورة انفرادية شنّ الحملة العسكرية التي أفضت إلى أحداث ٢ نيسان/أبريل ١٩٨٢. ومنذ تحوّلها إلى الديمقراطية في عام ١٩٨٣ فقد أصبحت الأرجنتين من القيادات الدولية التي تتصدّر ساحة حقوق الإنسان، وهي تعترض بما تكفله من الحرية، للمهاجرين بحيث لا يضاهاها في ذلك سوى عدد قليل من البلدان الأخرى وباعتبار إنها ترحب بالمواطنين الوافدين من جميع أنحاء العالم. بل إن الأمة الأرجنتينية ذات الطابع العالمي تضم كذلك أفراداً من الإنجليز بأعداد أكبر على أرض الأرجنتين من وجودهم على أرض جزر ماليناس حيث أن ثمة واحداً من كل ثلاثة سكان عضو في القوات المسلحة.

٢٩ - ثم أوضحت أنها لم تأت أمام اللجنة الخاصة بسبب الأحداث التي وقعت منذ ثلاثين عاماً ولكن بسبب أحداث ١٨٠ عاماً حلت. وفي ذلك الوقت، فإن سيادة الأرجنتين على جزر ماليناس تعرّضت للاغتصاب عندما قامت سفينة حربية بريطانية بإجبار القبطان الأرجنتيني خوسيه ماريا بنيدو على مغادرة الجزر في عام ١٨٣٣. أما البريطانيون، وبرغم أنهم كانوا القوة البحرية العظيمة في القرن التاسع عشر، فلم ينجحوا في محاولاتهم الأساسية للسيطرة على بوينس آيرس في عام ١٨٠٦ و عام ١٨٠٧ بفضل المقاومة الجسورة من جانب شعبها.

٣٠ - وتطرقت إلى رسالة كتبها الجنرال الأرجنتيني خوسيه دي سانت مارتين في عام ١٨١٦ يطلب منها المزيد من الجنود، ويستفسر عن هؤلاء الذين سيقوا إلى السجن في ماليناس مع توضيح أن لم يكن هناك سكان فقط بل كان

والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية للأرجنتين. ومن أسف فقد توفي الرئيس بيرون في تموز/يوليه عام ١٩٧٤ كما توفي بعد ذلك بوقت قصير السفير البريطاني الذي كان مشاركاً في المفاوضات. وهكذا فإن وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية، وقد أدركت الحالة السياسية الأرجنتينية بما كانت تتسم به من زعزعة الاستقرار، ما لبثت أن أجهضت المفاوضات التي كان يمكن أن تتبع البنود المطروحة في قرار الأمم المتحدة.

٣٥ - وأضافت قائلة إنه سبق لها أن شعرت بالعار إزاء البريطانيين عندما رأت ما يسمّى بعلم جزر فوكلاند مرفوعاً على مقر الحكومة البريطانية في ١٠ داونغ ستريت موضحة أن ما مجموعه ٦٤٩ أرجنتيني و ٢٥٥ من الرعايا البريطانيين لقوا حتفهم في النزاع، إضافة إلى ٤٤٩ أرجنتيني و ٢٦٤ من الرعايا البريطانيين الذين أقدموا على الانتحار بعد ذلك، وتساءلت عمّا عساه يتصوره الشعب الألماني إذا ما ارتفع العلم الألماني تحت العلم البريطاني في ١٠ داونغ ستريت يوم تاريخ الاستسلام الألماني غير المشروط في عام ١٩٤٥، أو ما عساه يفكر فيه اليابانيون إذا ما رُفِع علم بلادهم تحت علم الولايات المتحدة في يوم استسلام بلدهم.

٣٦ - وأفادت بأنه لا سبيل إلى توجيه اللوم للشعب الأرجنتيني عن الدكتاتورية؛ فالحقيقة أن الشعب عارضها وكان من ضحاياها، فضلاً عن أن البحث عن الأقارب والأصدقاء الذين اختفوا ما زال جارياً. ومنذ عام ١٩٨٣ شاركت العسكرية الأرجنتينية فقط في مهام السلام على صعيد العالم كله ولم يكن ثمة جنود من الأرجنتين، لا في العراق ولا في أفغانستان. وتساءلت عن السبب الذي لم يشهد فيه هذان البلدان أي استفتاءات.

٣٧ - ثم واصلت القول بأن الأرجنتين لديها حجج تاريخية وجغرافية وسياسية كافية للدفاع عن قضيتها حتى دون ذكر

يقضي بالاتفاق على شكل من أشكال الحكم المشترك بين الملكة والرئيس. وكان هناك خمسة عناصر رئيسية: '١' رفع العلمين البريطاني والأرجنتيني جنباً إلى جنب وجعل اللغتين الإسبانية والإنكليزية هما اللغتان الرسميتان؛ '٢' أن يكتسب جميع السكان الأصليين بالجزر الجنسية المزدوجة؛ '٣' أن يحلّ محل جوازات سفر المستعمرة وثائق سفر صادرة عن هيئة الحكم المشترك المذكورة أعلاه؛ '٤' أن يتم تكييف الدستور وإدارة النظام القانوني حسب الحكم المشترك ويتم تعيين الحاكم بصورة تبادلية من جانب كل من الملكة والرئيس '٥' أن يكون من شأن التغييرات الدستورية الأخرى أن تقتضي موافقة هيئة الحكم المشترك.

٣٤ - كما أوضحت أن ثمة اقتراحاً أرجنتينياً مقابلاً تم طرحه ليكون أكثر مواتاة للجانب الأرجنتيني: '١' رفع العلمين على المباني الحكومية وخلال الاحتفالات الرسمية؛ '٢' قبول العملات الأرجنتينية والبريطانية والمحلية واستخدامها على أساس سعر صرف يتفق عليه الطرفان؛ '٣' أن يحلّ محل جوازات السفر الحالية وثيقة جديدة يتم إقرارها بصورة مشتركة من جانب هيئة الحكم المشترك؛ '٤' أن يعيّن رئيس جمهورية الأرجنتين والعاقل البريطاني بوصفهما المسؤولين المشتركين عن الإدارة؛ '٥' أن تكون الإسبانية والإنكليزية هما اللغتان الرسميتان بحيث تصدر جميع المستندات الرسمية بهاتين اللغتين؛ '٦' أن يتم تكييف القوانين الأرجنتينية والبريطانية والمحلية من أجل إدارة الجزر؛ '٧' أن يتمّ السكان الأصليون للجزر بمزايا الجنسية الأرجنتينية والبريطانية المزدوجة بالنسبة لجميع الأعراض؛ '٨' أن يتولى كل قائم بالإدارة تعيين حاكم لفترة سنتين، ويتم تعيين الأول بواسطة رئيس الأرجنتين فيما يوكل الطرف الآخر هذا الأمر إلى وزير الداخلية أو أي مسؤول تنفيذي يتلوه في الترتيب بعد الحاكم؛ وأخيراً، أن تعمل الإدارة المشتركة بصورة تدريجية على دمج الجزر ضمن الحياة السياسية

٤٠ - وبيّنت أن العالم يتحوّل إلى حقبة مختلفة برغم أن هناك ممن قد يفضلون الإبقاء على النظام القديم. وقد كان من المتعيّن حلّ قضية مالفيناس بصورة أسرع بدلاً من هذا التأخير، وبحيث يتسنى للبشر أن يعيشوا في عالم متحضّر يخضع فيه كل فرد لنفس القواعد، موضحة أن الدفاع عن الموارد الطبيعية في أمريكا الجنوبية يمثل قضية إقليمية وليست قضية وطنية. كما أن الدفاع عن دور المنظمات المتعددة الأطراف، ومنها مثلاً الأمم المتحدة، إنما يشكّل قضية عالمية ومن ثم ينبغي احترام القرارات التي تُصدرها الجمعية العامة. ولا يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تستمر إذا ما قامت بعض البلدان باحترام القواعد ذات الصلة فيما ظلت بلدان أخرى تنتهكها على طول الخط. وفي ظل الحقبة الجديدة فالتغيير حتمي والتوصّل إلى حالة من الإنصاف والمساواة الاقتصادية يمكن أن يحقق ما عجزت السياسة عن تحقيقه. ولا محلّ لانتخاذ المواقف التي ترجع إلى زمن القرن التاسع عشر أو زمن ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد تجاوزته التطوّرات.

٤١ - ثم أعربت عن انفتاح الأرجنتين إزاء استئناف المفاوضات، موضحة أنه برغم قطع محادثات عام ١٩٧٤، إلاّ أنّها أظهرت أن المملكة المتحدة تعترف بوجود نزاع على السيادة أما الأرجنتين فسوف تواصل الامتثال الصارم بقرارات الأمم المتحدة. كما أن العناصر الرئيسية الثلاثة للمفاوضات في الحقبة الجديدة ستمثّل في الطاقة والغذاء والعلم والتكنولوجيا. وعلى المملكة المتحدة أن تتصرّف بقدر أكبر من الذكاء بما أن التفاوض بين البلدين من شأنه أن يؤدي إلى فتح الكثير من القضايا وإلى قيام شراكة يمكن أن تكون مفيدة للجميع سواءً في أمريكا الجنوبية أو على مستوى المجتمع الدولي. وذكرت أن مسيرة العولمة تتحرّك قدماً ولا سبيل لأن تتصرف دولة واحدة بمفردها بغير التأثير على الدول الأخرى. ومن ثم فإن مسألة مالفيناس لا تمثّل

الموارد الزراعية والنفطية التي تعرّضت للنهب في منطقة سلام. وقالت إن بلدان المنطقة تؤيد الأرجنتين، ليس فقط من باب التضامن، ولكن أيضاً من منطلق الدفاع عن النفس، وإن جنوبي الأطلسي هي منطقة متزوعة السلاح، كما أن الأرجنتين تتصدّر صفوف حقوق الإنسان وهي أيضاً من قيادات منع انتشار الأسلحة النووية برغم كونها أكثر بلدان المنطقة تقدماً في مجال العلوم النووية.

٣٨ - وبالنسبة إلى السيد بيتس قالت إنه تعيّن عليه أن يغادر جزر مالفيناس بعد أن تعرّض للاضطهاد، وأنه تعيّن عليها من جانبها أن تطلب صنيعاً يتمثّل في السماح لأقارب المدفونين في مالفيناس بالسفر جواً إلى هناك. ومع ذلك فإن الأرجنتين، وهي بلد مسالم وأبوابه مفتوحة على خلاف الآخرين، قد عرض تنظيم رحلات طيران أسبوعية من بوينس آيرس إلى مالفيناس. وهناك آلاف من البريطانيين ممن يعيشون على أرض الأرجنتين نفسها وهي ما زالت مفتوحة للغاية بالنسبة لقوانين الهجرة. وهناك قلة من بلدان العالم هي التي تتيح هذا القدر الكبير من الحرية والاحترام لحقوق المساواة وحرية التعبير.

٣٩ - ثم استدركت قائلة بأن القضية ليست مجرد مسألة ثنائية ولكنها قضية عالمية، لأن الأمم المتحدة لديها معايير متباينة بالنسبة لأعضائها. فالأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ما زال بوسعهم أن يختاروا احترام، أو عدم احترام، قرار صادر عن الأمم المتحدة. لكن المسألة تختلف بالنسبة لغير الأعضاء في مجلس الأمن اللهم إلاّ في الحالة الخاصة لانتهاكات حقوق الإنسان في البلدان التي لا تملك موارد نفطية أو غيرها من الموارد وهي التي لا تترتب فيها نتائج بالنسبة للنظام الدولي. أما عدم احترام المملكة المتحدة لقرارات الأمم المتحدة فأمر يتعارض مع الجهود الدولية الرامية إلى التوصّل إلى عالم أكثر عدلاً وأمناً وإنصافاً ومساواةً.

تخص الجمهورية الأرجنتينية وإن جميع دول أمريكا اللاتينية وشعوب البحر الكاريبي تؤيد القضية العادلة للأرجنتين باعتبار أن المسألة تتصل بالسيادة. وليس من سبب للاحتجاج بمبدأ تقرير المصير باعتبار أن الرعايا البريطانيين المستقرين على الأرض الأرجنتينية يشكّلون سكاناً يخضعون لدولة استعمارية، ولكنهم سكان زرعتههم الإمبراطورية البريطانية في جزر مالفيناس.

٤٥ - ومضى يقول إن الاحتلال غير المشروع لجزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة إنما يتناقض مع روح ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومع إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وهذا أمر يتنافى كذلك مع المبادئ التي أرساها قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وذكر أن ثمة قرارات وإعلانات عديدة صدرت عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وغير ذلك من المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الإعلان المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠١٢ الصادر عن مجلس وزراء خارجية اتحاد أمم أمريكا الجنوبية وكلها تحث على التوصل إلى حل سريع لتزاع السيادة.

٤٦ - السيد نونيز موسكيرا (كوبا): قال إن كوبا تؤكد من جديد دعمها الكامل للأرجنتين في نزاع السيادة على جزر مالفيناس بحيث إن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية تظل أرجنتينية. ومن أسف أن لم يُحرز تقدّم نحو إيجاد حلّ برغم القرارات العديدة التي اعتمدها اللجنة الخاصة، وبرغم التأييد المُعرب عنه في المنتديات الإقليمية، وبعد أن أصدرت مجموعة دول أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي مؤخراً بلاغاً خاصاً بشأن الموضوع، كما أن البرلمان الكوبي أصدر إعلاناً مماثلاً بتاريخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

مجرد مسألة سيادة ثنائية أو إقليمية بل إنها تشكّل تحدياً يتمثل في تخطّي التحيزات القائمة.

٤٢ - وخلصت إلى الإعراب عن رغبة الأرجنتين التي تقتصر على أن تترك وراءها مسألة الاستعمار الذي يشكّل وضعاً تجاوزه الزمن، إلى حيث يتم بناء وضع جديد يقوم على أساس الحوار. وذكرت إنها لم تطلب من أي فرد القول بأن الأرجنتين على حق أو أن مالفيناس أرجنتينية ولكنها تطلب الحوار فقط. ولا سبيل إلى أن تستطيع دولة رفض حوار ثم تدّعي بعد ذلك أنها كانت من أنصار حقوق الإنسان. وقد وصف السيد بيتس والسيد فرنيه مالفيناس الماضي التي كانت تبدو أقرب إلى حيّ من أحياء بوينس أيرس أو مقاطعة من مقاطعات الأرجنتين بكل ما كانت تحويه من خليط من الثقافة والانتماءات القومية. وهكذا كانت الأرجنتين وستظل كذلك. وأخيراً، وجّهت الشكر إلى بلدان دول المخروط الجنوبي، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظومة التكامل في أمريكا الوسطى، واللجنة الخاصة المعنية بالقضاء على الاستعمار، والبلدان العربية والأفريقية وجميع الذين أعربوا عن تأييدهم لرأي الأرجنتين بضرورة القضاء المبرم على الاستعمار من أجل بناء عالم جديد.

٤٣ - تم اعتماد مشروع القرار A/AC.109/2012/L.6.

٤٤ - السيد فاليرو بريسنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن الأوضاع الاستعمارية واحتلال البلدان والأقاليم من جانب الدول الأجنبية أمور تنتهك أعراف ومبادئ القانون الدولي، وإن الممارسات الاستعمارية والإمبريالية التي ظلت متواصلة منذ القرن السادس عشر توضح أن استخدام القوة العسكرية ما زال يشكّل تهديداً في مجال الشؤون الدولية، وإن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة إنما

السيادة رغم أن الجمعية العامة كررت دعواتها لاستئناف المفاوضات الدبلوماسية بين الطرفين، وهذه الدعوات كانت دائماً تلاقى موقفاً إيجابياً من جانب الحكومة الأرجنتينية.

٥١ - وأوضحت أن البرازيل تؤيد البلاغ المشترك الصادر عن رؤساء دول المخروط الجنوبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ حيث أعادوا تأييدهم للحقوق المشروعة للجمهورية الأرجنتينية في نزاع السيادة المتصل بمسألة جزر مالفيناس. وأشارت إلى المصالح الإقليمية في إيجاد حل مبكر للنزاع، وهو ما أكدته رؤساء الدول باعتبار أن الوجود العسكري للمملكة المتحدة في المنطقة أمر يتناقض مع سياسة المنطقة في السعي لإيجاد حل سلمي. كما أنهم أكدوا مجدداً معارضتهم للأنشطة الانفرادية البريطانية في المنطقة المتنازع عليها بما في ذلك استكشاف واستغلال موارد الأرجنتين الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، فضلاً عن إجراء مناورات عسكرية. وذكرت أن رؤساء الدول شددوا على أهمية التوصل إلى حل سلمي طبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة. وفي هذا السياق فإن الحكومة البرازيلية تؤكد من جديد على أهمية استئناف مفاوضات معربة عن تأييدها لبعثة المساعي الحميدة التي عهدت بها الجمعية العامة للأمم العام.

٥٢ - السيد وانغ من (الصين): قال إن بلده ظل يتخذ باستمرار موقفاً متسقاً بشأن جزر مالفيناس، وإن المفاوضات السلمية الرامية إلى تسوية المنازعات الإقليمية أمر يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة وهي تشكل مبدأ مهماً ينبغي اتباعه وتعزيزه من جانب المجتمع الدولي. وأعرب عن أمل الصين في أن تواصل حكومتا المملكة المتحدة والأرجنتين حواراً بناءً يتم طبقاً لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بالمسألة من أجل التوصل لحل سلمي وعادل بأسرع ما يمكن.

٤٧ - وشدد من جديد على الدعوة إلى حل متفاوض عليه ويتسم بالتراهة والحسم لمسألة جزر مالفيناس منوهاً بالحاجة إلى الحوار والتعاون بين الطرفين. وذكر أن على المملكة المتحدة أن تستجيب بصورة بناءة لدعوات اللجنة الخاصة لاستئناف المفاوضات الثنائية وحل النزاع بأسرع وقت ممكن. ورثما يتم التوصل إلى حل حاسم لا ينبغي أن يشهد الأمر تصرفات من جانب واحد ومن شأنها تغيير أوضاع الجزر على النحو الذي تم إقراره في قرارات الجمعية العامة.

٤٨ - وخلص إلى القول بأن منطقة جنوبي الأطلسي تم إعلانها منطقة سلام من جانب الأمم المتحدة. وأي إجراءات يتم اتخاذها لعسكرة المنطقة من شأنها أن تخلق توترات لا ضرورة لها دون أن تسهم في التوصل إلى حل متفاوض عليه. كما أن وجود أي أسلحة نووية في المنطقة سيكون متعارضاً بوضوح مع أحكام اتفاقية حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلوكو).

٤٩ - السيد شوركين (الاتحاد الروسي): قال إنه ينبغي التوصل إلى حل نزيه ومقبول بصورة مشتركة لمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) وبواسطة السبل السلمية فقط وعن طريق مفاوضات ثنائية تتم بين الأرجنتين والمملكة المتحدة أخذاً بعين الاعتبار قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وأعرب عن ترحيب وفده بالتزام الأرجنتين بإقرار مثل هذه الاتصالات الثنائية. وفي سياق النزاع على جزر فوكلاند (مالفيناس) أعرب عن انشغال وفده بشأن احتمال عسكرة منطقة جنوبي الأطلسي موضحاً أن الجانبين ينبغي أن يراعي بصيرة صارمة التزاماتهما الدولية بموجب معاهدة تلاتيلوكو والبروتوكولات الإضافية الملحق بها.

٥٠ - السيدة بارووين ماتشادو (المراقب عن البرازيل): قالت إنه برغم انقضاء ٣٠ عاماً منذ نهاية نزاع مالفيناس في عام ١٩٨٢ فلم يتم بعد التوصل إلى حل حاسم لمسألة

والولاية المناطة بها، وتؤكد على الأهمية التي توليها الأرجنتين لعمل اللجنة. ولعل هذه الزيارة خير دليل على دعم الأرجنتين لحقوق الشعوب، واحترامها لقرارات الشرعية الدولية ورفضها للاحتلال الأجنبي والاستعمار بكل أشكاله، وعلى إيمان الأرجنتين العميق بضرورة الحلول السلمية والعلاقات الودية بين الدول، بما في ذلك حل مسألة جزر (مالفيناس) بالطرق السلمية وفقاً لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

٥٧ - وأوضح أن القرار ١٥١٤ (د-١٥) يرسى مبادئ هامين هما: تقرير المصير والسلامة الإقليمية. وفي هذا الصدد فإن الجمهورية العربية السورية ما برحت تُدافع بصلافة عن حق الشعوب في تقرير المصير، إلا أنها في الوقت نفسه لا تقبل بأن يستخدم هذا المبدأ لتبرير استمرار وجود نزاع على السيادة ينتهك السلامة الإقليمية للأرجنتين منذ عام ١٨٣٣. وأشار إلى أن إعلان المملكة المتحدة حق تقرير المصير للسكان البريطانيين الذين تم زرعهم في جزر مالفيناس هو مجرد إعلان تقرير مصير لنفسها، لأننا هنا أمام حالة استعمارية فريدة لا يوجد فيها شعب مستعمر. ففي عام ١٨٣٣، قامت المملكة المتحدة بطرد السكان الأرجنتينيين من هذه الجزر واستبدلت بهم سكاناً بريطانيين، لا يندرجون ضمن فئة السكان المستعمرين في إطار معنى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

٥٨ - وخلص إلى الإعراب عن تأييد الجمهورية العربية السورية لمطالبة الأرجنتين المشروعة بالسيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وأنها ترفض كل الإجراءات الأحادية الجانب التي تقوم بها المملكة المتحدة في جزر مالفيناس، والتي تقوّض أي مسعى لإقامة حوار بناء، وتنتهك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما عمليات استكشاف الموارد الطبيعية والقيام بتدريبات عسكرية، بما في

٥٣ - السيدة ريبالس دي شامورو (نيكاراغوا): أكدت على أنه لا جدال فيما يتصل بسيادة الأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة باعتبار أن عدم الاعتراف بمثل هذه السيادة إنما يرادف تأييداً للتعدّي على السلامة الإقليمية للأرجنتين. كما أن جزر مالفيناس تمثل حالة واضحة من حالات السيطرة الاستعمارية. ويهيب وفدها بالأمين العام أن يضاعف جهوده من أجل الاضطلاع بمهمة المساعي الحميدة الموكلة إليه.

٥٤ - وذكرت أن من المهم ملاحظة أن الأرجنتين كانت دائماً على استعداد لاستئناف المفاوضات التماساً لحلّ للنزاع. وهذا الموقف تم الاعتراف به وتأييده من جانب المجتمع الدولي على صعيد منتديات إقليمية شتى، مع الإعراب عن مساندة لاستئناف المفاوضات بين حكومي الأرجنتين والمملكة المتحدة وقالت إن بلدها يرفض القرار غير المشروع الذي اتخذته من جانب واحد المملكة المتحدة بإجراء مناورات عسكرية في المنطقة، فضلاً عن استغلالها المواد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة للأرجنتين.

٥٥ - ونوّهت بأن الوقت قد حان لكي تختفي الجيوب الاستعمارية والإمبريالية في جزر مالفيناس كي تعود المنطقة إلى مالكتها الحقيقي والشرعي وهو دولة الأرجنتين. كما أكدت على أن نيكارغوا تؤيد بصورة كاملة وغير مشروطة دفاع الأرجنتين عن حقها المشروع في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها بما في ذلك الموارد الجوفية والطبيعية.

٥٦ - السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): قال إن زيارة فخامة رئيسة الأرجنتين إلى نيويورك للمشاركة في اجتماعات هذه اللجنة، إنما تدعم تنفيذ مهام هذه اللجنة

٦٢ - وخلص إلى القول بأنه ليس بوسع اللجنة الخاصة أن تطبّق في أعمالها نهج "الحجم الواحد الذي يناسب الجميع". فكل إقليم يواجه تحديات وظروفاً فريدة من نوعها، وينبغي معالجتها على أساس كل حالة على حدة على أن يتم ذلك في إطار تعاون جميع الأطراف صاحبة المصلحة وذات الصلة. ولقد أصدرت الجمعية العامة قرارات متوالية بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) ولكنها لم تؤت غير القليل من الثمار. ومع ذلك، فهو يلاحظ أن الأرجنتين من خلال حكومتها المتعاقبة ظلّت تؤكّد باستمرار رغبتها في أن تتبّع في مطالباتها السبل السلمية. على أن رغبات تقرير المصير من جانب سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من العملية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.

ذلك إطلاق الصواريخ من إقليم جزر مالفيناس. ومن الأخطاء البالغة ما يتمثل في قيام المملكة المتحدة بإدخال أسلحة نووية إلى منطقة خالية من تلك الأسلحة. ثم ذكر أن حقبة الدبلوماسية باستخدام القوة قد انقضت وأن النزاعات ينبغي حلها بسبل متحضرة.

٥٩ - السيد توري (سيراليون): قال إن بلده ظل متمسكاً بالموقف المتسق الذي مفاده أن مسألة السيادة بشأن جزر فوكلاند (مالفيناس) ينبغي حلّها عن طريق تسوية سلمية ومتفاوض عليها.

٦٠ - وذكر أن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لديها احتياجات وتوقعات وشواغل مختلفة، وأن على اللجنة من ثم أن تتعامل معها على أساس كل حالة على حدة. وبموجب قرار الجمعية العامة ٦٣٧ (د-٧) فقد تعهّدت الدول أعضاء الأمم المتحدة بتأييد مبدأ تقرير المصير لجميع الشعوب والدول واعترفت بحق تقرير المصير بوصفه شرطاً لا غنى عنه للتمتع بحقوق الإنسان الأساسية. وعليه، فأى حل لا يفضي إلى تحقيق طموحات سكان الجزيرة لن يكون متسقاً مع الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، بل سيكون مرادفاً لحرمانهم مما لهم من حقوق الإنسان الأساسية، فضلاً عن أن يشكل انتهاكاً للحق في حرية تحديد وضعهم السياسي وفي مواصلتهم السير على طريق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٦١ - السيد أيسي (بابوا غينيا الجديدة): أعرب عن تأييد وفده إجراء استعراض لطرائق عمل اللجنة الخاصة بما يكفل تحقيق نتائج ملموسة في أعمالها. وذكر أنه ينبغي أن تنطلق أي خطة عمل مبتكرة من أسس واقعية بحيث تعكس حالة تقدّم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي نحو تقرير المصير. وبغير ذلك تفشل اللجنة في تحقيق الولاية الموكلة إليها في إطار العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار.